

Distr.: General
6 May 2019
Arabic
Original: English



القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٩١ (٢٠١٧) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الذي طلب فيه المجلس إلى أن أقوم، بالتنسيق الوثيق مع الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر) والاتحاد الأفريقي، بتقديم تقرير عن أنشطة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويقدم معلومات مستكملة منذ تقريري السابق المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (S/2018/1006) بشأن التقدم المحرز في تفعيل القوة المشتركة وتقديم الدعم الدولي إلى القوة، وتنفيذ الاتفاق التقني بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لدول الساحل، والتحديات التي تواجهها القوة المشتركة والتدابير الممكنة لمواصلة النظر فيها، وتنفيذ المجموعة الخماسية لدول الساحل لإطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٢ - واستأنفت القوة المشتركة عملياتها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، بعد توقف دام ستة أشهر عقب الهجوم المعقد على مقرها في سيفاري في مالي في حزيران/يونيه ٢٠١٨. واستوفت نسبة ٧٥ في المائة من قدرتها التشغيلية، ولكن النقص المستمر في المعدات والتدريب يعرقل تفعيلها الكامل. ووفقاً للقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، واصلت الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بذل جهودها لتوفير القوات والمعدات التي لم تستوف بعد، بمساعدة من مركز التنسيق التابع للاتحاد الأوروبي، وبدعم من الشركاء والجهات المانحة. واتخذت خطوات إضافية تجاه تفعيل عنصر الشرطة، وإنشاء إطار للامتثال لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ثانياً - التطورات السياسية والأمنية والإنسانية

٣ - في ٢٨ كانون الثاني/يناير، عقدت لجنة الدفاع والأمن التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، دورتها العادية السابعة في نيامي. وناقش رؤساء أركان هيئات الدفاع في الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل حالة تفعيل القوة المشتركة، وأصدروا توصيات من أجل اجتماع



وزراء الدفاع ووزراء الخارجية لبلدان المجموعة الخماسية في ٣ شباط/فبراير في واغادوغو. وأوصى المجلس الوزاري للمجموعة بالدخول كذلك في مفاوضات مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتتقيد الاتفاق التفتي الموقع في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨ لتقييم إمكانية توسيع نطاق الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى القوة المشتركة.

٤ - وفي ٥ شباط/فبراير، عقد رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مؤتمر قمتهم السنوي في واغادوغو. وناقشوا الحالة الأمنية المتدهورة والتأخيرات في تفعيل القوة المشتركة. وفي هذا الصدد، دعوا إلى سرعة تسديد التبرعات المعلنة من المانحين الدوليين والشركاء، وحثوا المجلس الوزاري للمجموعة على الإسراع بتشغيل أكاديمية شرطة المجموعة الخماسية في كوندول، تشاد، ودعوا إلى نقل مركز تحليل المخاطر والإنذار المبكر لمنطقة الساحل من نواكشوط إلى واغادوغو. وأصدر كذلك رؤساء الدول تعليمات إلى المجلس الوزاري بأن يبدأ في تنفيذ برنامج الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والتعجيل بإنشاء شركة طيران إقليمية لمنطقة الساحل. وتولى روش مارك كريستيان كابوري، رئيس بوركينا فاسو، رئاسة مؤتمر رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الخمسة لمدة عام واحد، خلفاً لرئيس النيجر محمدو إيسوفو.

٥ - وعموماً، استمر الوضع الأمني في منطقة الساحل في التدهور بما لذلك من آثار جانبية على البلدان المجاورة غير الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومنها بنن وتوغو وكوت ديفوار.

٦ - وفي مالي، أفادت التقارير بأن القوات الفرنسية، بالتعاون مع قوات الدفاع والأمن المالية، قضت على عدد من الشخصيات الجهادية بمن في ذلك يحيى أبو الهمان، زعيم ما يسمى "إمارة تمبكتو" في ٢١ شباط/فبراير. وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا يزال الوضع الأمني محفوفاً بالمخاطر، وظلت الهجمات على قوات الدفاع والأمن المالية، وكذلك القوات الدولية، مستمرة بلا هوادة. وفي وسط مالي، وصل العنف القبلي إلى مستويات غير مسبوقة، وتفاقم بسبب وجود جماعات مسلحة متطرفة وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقُتل أكثر من ١٦٠ شخصاً من أصل فولاني، معظمهم من المدنيين، خلال هجوم على قرية أوغوساغو في منطقة موبتي في ٢٣ آذار/مارس. وكانت المناطق الحدودية بين مالي وبوركينا فاسو الأكثر تضرراً من العنف، حيث تم الإبلاغ عن تحركات عناصر إرهابية مفترضة وسكان مشردين في كلا الاتجاهين.

٧ - وفي بوركينا فاسو، استمرت في الازدياد أعمال العنف القبلي، ووجود الجماعات الإرهابية والمليشيات والعصابات الإجرامية في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أعلن مجلس وزراء بوركينا فاسو حالة الطوارئ لمدة ستة أشهر في ست مناطق من أصل ١٣ منطقة. وفي شباط/فبراير، عين الرئيس مجلس وزراء جديداً، ورئيس أركان جديداً لهيئة الدفاع في محاولة لتكثيف الجهود لمواجهة التهديدات الأمنية المتصاعدة.

٨ - وفي النيجر، في ١٥ آذار/مارس، مددت الحكومة حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر في مناطق ديفا وتاهوا وتيلابيري. وخلال البعثة المشتركة التي قام بها مؤخراً مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إلى الأجزاء المتضررة من بوكو حرام في البلد، أعرب المحاورون عن القلق إزاء تزايد الروابط بين بوكو حرام والجماعات المسلحة الموجودة في منطقة عمليات

القوة المشتركة. وأشاروا إلى أنه شوهد عدد من المقاتلين الأجانب من جنسيات غير محددة خلال العمليات الأخيرة وأن هناك زيادة في استخدام الأجهزة المتفجرة المرشحة المحمولة على مركبات.

٩ - وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت الحكومة أن العمليات الجوية والبحرية المشتركة بين قوات النيجر والقوات الفرنسية قتلت حوالي ١٥ من أفراد الميليشيات الإسلامية المفترضة بالقرب من قرية تونغو تونغو على الحدود مع مالي، على بعد حوالي ١٧٥ كيلومترا من نيامي. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، اصطدمت مركبة تابعة لجيش النيجر بعبوة ناسفة على محور تيتاهون - أنتيس - أيورو في تيلايري، مما أسفر عن إصابة أربعة جنود، اثنان منهم بجروح خطيرة. وكان هذا أول حوادث الأجهزة المتفجرة المرشحة التي يُبلغ عنها واستهدفت القوات المسلحة النيجرية في هذه المنطقة.

١٠ - وفي تشاد، شهد العنف العرقي تكتيفا بين الجماعات المتورطة في استخراج الذهب بشكل غير مشروع في الشمال. ووسعت الحكومة نطاق الجهود الرامية إلى مكافحة نشاط المتمردين في المنطقة، وأغلقت حدودها مع ليبيا في ٥ آذار/مارس وفي ٢٥ آذار/مارس، وأنشأت وحدة مختلطة في مقاطعة تيبستي لتأمين الحدود بين تشاد وليبيا، ومكافحة الاتجار بالبشر، ونزع سلاح المقاتلين، وتنفيذ تدابير أمنية.

١١ - وفي موريتانيا، اتخذت الحكومة موقفا عسكريا استباقيا ضد الجهاديين بزيادة القيود المفروضة على المنظمات الإسلامية. وفي الأسابيع الأخيرة، أُفيد بوجود جماعات إرهابية مسلحة في الفصلا، في ولاية الحوض الشرقي على الحدود مع مالي.

١٢ - وما برحت الحالة الإنسانية في أنحاء منطقة الساحل تتدهور. ونتيجة لاستمرار الأزمة الغذائية والتغذوية، تشير التقديرات إلى أن ١٤٥ ٢٧٤ طفلا من المتوقع أن يحتاجوا إلى علاج لسوء التغذية الحاد الوخيم، بزيادة أكثر من ٦٠ في المائة بالمقارنة مع التقديرات الأصلية.

١٣ - ويعيش حوالي ثلث سكان مالي في مناطق متضررة من النزاع. وأدى تدهور الوضع الأمني في البلد إلى مستويات غير مسبقة من التحركات السكانية الداخلية، مما ضاعف عدد المشردين داخليا إلى ثلاثة أضعاف، فضلا عن زيادة حادة في الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٨، بلغ عدد الأفراد الذين تشرّدوا ٢٩٨ ١٢٠ شخصا مقارنة بما عدده ١٧٢ ٣٨ شخصا في عام ٢٠١٧. ويحتاج عدد يقدر بـ ٤,١ ملايين شخص، أكثر من نصفهم من الأطفال، إلى مساعدة إنسانية. وأدت النزاعات في جميع أنحاء البلد إلى إغلاق ٨٥٧ مدرسة، يقع ٦٠ في المائة منها في منطقة موبتي.

١٤ - وتواجه بوركينا فاسو أيضا حالة طوارئ إنسانية لم يسبق لها مثيل جراء استمرار انعدام الأمن في مناطق شمال الوسط والشرق والشمال، التي تضم ١,٢ مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة. وفي شباط/فبراير، وصل عدد الأشخاص المشردين إلى أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص. ولا يزال نحو ١٢٠ ٠٠٠ طفل محرومين من الحصول على التعليم بسبب إغلاق المدارس.

ثالثا - تفعيل القوة المشتركة

ألف - آخر المستجدات بشأن النشر: العنصر العسكري

١٥ - بعد الهجوم المعقد على مقر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في سيفاري في حزيران/يونيه ٢٠١٨، أعطت القوة المشتركة الأولوية لاستئناف العمليات. وأجرى قائد

القوة عمليات تفتيش شملت كل قطاع من أجل كفالة الامتثال للمعايير التي حددها المفهوم الاستراتيجي للعمليات وتحديد احتياجات مختلف مراكز القيادة. واعتمدت من جديد جميع الكنائس، ووضعت استراتيجيات لتعزيز جمع المعلومات الاستخباراتية على الصعيد المجتمعي. وحتى ١٨ آذار/مارس، تم نشر ٧٥ في المائة من القوات في القطاعات الثلاثة.

١٦ - واستأنفت القوة المشتركة أنشطتها في كانون الثاني/يناير ونفذت أربع عمليات. وأجريت عملية سانبارغا في الفترة من ١٥ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير في المنطقة الواقعة بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وشاركت في العملية سريتان من بوركينا فاسو، وواحدة من مالي، وثلاث من النيجر. وفي الفترة من ٢٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ شباط/فبراير، نفذت القوة المشتركة عملية تارا في القطاع الغربي في المنطقة الحدودية بين مالي وموريتانيا، بمشاركة كتيبة واحدة من مالي وسريتين من موريتانيا. وفي الفترة من ٤ إلى ١٩ شباط/فبراير، قامت القوة المشتركة بعملية كيناسار على طول الحدود الشمالية بين النيجر وتشاد، في القطاع الشرقي. وشاركت سريتان من تشاد والنيجر. وفي الفترة من ١٥ إلى ٢٥ آذار/مارس، أجريت عملية سايعا في غابة واغادو على بعد ٥٠ كيلومترا إلى الشمال من ديابالي و ١١٠ كيلومترا جنوب نيماء، موريتانيا. ويجري استعراض لاحق لهذه العمليات. وتشير النتائج الأولية إلى أن قوام وحدات القوة المشتركة التي تم نشرها غير كافٍ، مع الأخذ في الاعتبار تفاوت التضاريس التي تشمل غابات كثيفة أو مناطق جبلية أو مناطق قاحلة. ولا يزال تبادل المعلومات والتنسيق بين القوة المشتركة ومختلف الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل يشكل تحديا.

١٧ - وزادت القوة المشتركة أيضا أنشطة التعاون المدني - العسكري. وشمل ذلك توزيع المواد الغذائية واللوازم المدرسية، والأدوية، وتقديم استشارات طبية مجانية، في قرى تارسا ونوران في مالي، وميدالا وتيريكو في موريتانيا، وتاغوي في النيجر، وفي ماركوبي وإنتانغوم في بوركينا فاسو.

١٨ - وفي ١ آذار/مارس اصطدمت القوات المسلحة لمالي العاملة تحت قيادة القوة المشتركة أثناء عودتها من بوليوكسي بجهاز متفجر مرتجل على الطريق الشرقي بين ديونغاني وكورو. ولقي تسعة جنود مصرعهم وأصيب آخر بجروح.

١٩ - وفي أعقاب القرار الذي اتخذته رؤساء أركان هيئات الدفاع في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر بنقل مقر القوة المشتركة إلى باماكو، وقعت قيادة القوة المشتركة والسلطات في مالي اتفاقا يزداد القوة المشتركة بمقر مؤقت في "قاعة تناول الضباط للطعام" في بادالابوغو في باماكو. وبدأت أعمال التجديد في منتصف آذار/مارس ٢٠١٩. ووافق الاتحاد الأوروبي على تمويل أعمال التشييد والاضطلاع بها عن طريق الجهة المتعاقدة معه وهي الوكالة الفرنسية للتعاون الفني الدولي.

٢٠ - ولا تزال القوة المشتركة تواجه نقصا كبيرا في التدريب والقدرات والمعدات. ولا يزال نقص معدات الحماية الفردية والمركبات المدرعة وقدرات النقل، وكذلك عدم وجود سلاسل إمداد لوجستي لنقل الوقود وخصص الإعاشة من قواعد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى مواقع قيادة القوة المشتركة، المقترن بتهديد الأجهزة المتفجرة المرتجلة، يفرض تحديات كبيرة. ولا يزال بناء وتقوية قواعد عمليات القوة المشتركة يشكل حاجة ماسة. وفي رسالة موجهة إلى ممثلي الخاص في مالي مؤرخة ١٨ آذار/مارس، طلب قائد القوة المشتركة مساعدة البعثة المتكاملة في تشييد مخيمين للكنائس

المالية المنتشرة في تيسيت وبوليكسي بمنطقة موبتي. وستحدّث البعثة المتكاملة خطط التشييد الأفقي القائمة، استناداً إلى معايير الأمم المتحدة، وتعيد تقييم التكلفة.

٢١ - وواصلت القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي عقد اجتماعات ثلاثية كل أسبوعين في باماكو لمناقشة الجوانب التقنية المتعلقة بتفعيل القوة المشتركة والدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وفي كانون الثاني/يناير، أنشأت القوة المشتركة والاتحاد الأوروبي والبعثة المتكاملة وعملية بارخان والقوات المسلحة المالية آلية التنسيق المختصة بمالي، التي تعقد على أساس شهري، وتعمل كإطار لتعزيز تبادل المعلومات والتنسيق بين مختلف القوات العسكرية والأمنية الموجودة في مالي.

٢٢ - ولا يزال يتعين تقديم توضيح للمفهوم الاستراتيجي لعمليات القوة المشتركة ومواصلة تطويره. ولا يزال يتعين توضيح العديد من الجوانب المتعلقة بالمرحلة ١، مثل الحق في المطاردة الخفيفة، لا سيما في الحالات التي قد تعمل فيها قوات مسلحة تحت قيادة وطنية وقيادة القوة المشتركة في نفس المنطقة. ولا يزال يتعين تحديد الحالة النهائية المنشودة للقوة المشتركة، لأن المفهوم الاستراتيجي للعمليات لا يقدم تفاصيل عما سيكون عليه تنفيذ المرحلة ٢.

باء - آخر المستجدات بشأن النشر: العنصر الشرطي والمدني

٢٣ - اتخذت بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل خطوات لإدماج وحدات التحقيقات المتخصصة في الولايات الوطنية المسؤولة عن حالات الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية كجزء من عنصر الشرطة. وفي مالي، تقوم حالياً كتيبة التحقيقات المتخصصة بإنشاء هوائيات بالقرب من القطاعين الأوسط والغربي للقوة المشتركة. وفي موريتانيا، عُيّن ٢٠ ضابط شرطة من الخدمات المتخصصة لتشكيل وحدة التحقيقات الموريتانية في القطاع الغربي. وفي النيجر، فتحت الدائرة الوطنية لمكافحة الإرهاب فرعاً، ونشرت ٩ موظفين من أصل ٣٠ من موظفي إنفاذ القانون في بانكلاري، في الجزء الغربي من البلد، للعمل في وحدة التحقيقات في القطاع الأوسط. وتهدف إلى فتح فرع آخر في ماداما من أجل القطاع الشرقي.

٢٤ - وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعم الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في إنشاء عنصر الشرطة، وقدم المشورة لضمان كفاءة عمل العمليات العسكرية للقوة المشتركة في إطار القانون.

جيم - تفعيل إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

٢٥ - فيما يتعلق بإطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، أحرزت القوة المشتركة تقدماً في تحديد قواعد الاشتباك، ووضع مدونة لقواعد السلوك ومبادئ توجيهية بشأن كيفية التعامل والتواصل مع السكان المدنيين. وفي ٤ آذار/مارس، وقع قائد القوة المشتركة إجراءً تشغيلياً موحداً جديداً بشأن الاعتقال والاحتجاز والنقل والتحرير. وينطبق الإجراء على جميع الأفراد الذين تعتقلهم وتحتجزهم القوة المشتركة، ويحدد تفاصيل معاملة النساء والفتيات والفتيان، وأعد بدعم تقني من الأمم المتحدة. وجرت التوعية الأولية بشأن الإجراء في ١٥ آذار/مارس في مقر القطاع الأوسط للقوة المشتركة في نيامي، في بداية عملية جديدة عبر الحدود.

٢٦ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من الشركاء التقنيين تقديم الدعم من أجل تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني فيما يتصل بالقوة المشتركة. وقام أندرو غيلمور، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، بزيارة إلى موريتانيا والسنغال وبوركينا فاسو والنيجر وبلجيكا، من ١٣ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير، للدعوة إلى مواصلة تقديم الدعم من أجل تنفيذ الإطار. وقامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال في النزاعات المسلحة بتقديم المساعدة التقنية لتعميم مراعاة مسائل حماية الطفل في جميع جوانب المفهوم الاستراتيجي للعمليات وإدراج الشواغل المتعلقة بحماية الطفل ضمن أولويات إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وحضر عدد مجموعه ٢٤ مشاركا من القوة المشتركة وقيادات الجيش من بلدان المجموعة الخماسية لدول الساحل دورةً متخصصةً معاً بشأن القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان مع ممثلين من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قُدمت في سان ريمو بإيطاليا، في الفترة من ٣ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر. ومن خلال حلقة العمل زاد تعزيز التعاون القائم وعلاقات العمل القائمة. وعُقدت في بوركينا فاسو ومالي والنيجر حلقات عمل إضافية من أجل تنفيذ إطار الامتثال ووضع اتفاق مركز القوات للقوة المشتركة في صيغته النهائية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم نشر ضباط مكلفين بمهام الشرطة العسكرية في كتائب القوة المشتركة في بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا لدعم أحدث العمليات العسكرية للمجموعة الخماسية.

٢٧ - ولم يتم الانتهاء بعد من التحقيقات الجنائية في مقتل ١٢ من المدنيين في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٨ على يد عناصر من القوات المسلحة لمالي العاملة تحت قيادة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في بوليكي في منطقة موبتي. وعُقد عدد من جلسات الاستماع لأفراد يُدعى أنهم شاركوا في هذه الحادثة.

٢٨ - وفي ١٦ آذار/مارس، في نبيكة الاحواش في موريتانيا، بالقرب من الحدود مع مالي، لقي مدني واحد مصرعه على يد أحد أفراد الوحدة المالية التابعة للقوة المشتركة بالقرب من قاعدتها. وفتحت السلطات الموريتانية تحقيقاً في المسألة.

دال - الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والصندوق الاستثماري للمجموعة

٢٩ - واصلت الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وكذلك الأمين الدائم للمجموعة الخماسية بذل جهود لإعادة هيكلة الأمانة ولتعزيز الشراكات، بسبل منها إجراء مراجعة تنظيمية لتحديد الوظائف الجديدة في الملاك الوظيفي على أساس متطلبات عبء العمل. وكتندير مؤقت، تلقت الأمانة الدائمة دعماً للملاك الوظيفي من الاتحاد الأوروبي، وكذلك من عدد من كيانات الأمم المتحدة، منها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وألحقت تشاد ضابطاً من الجيش بمكتب الأمن والدفاع بالأمانة الدائمة. ورشحت بوركينا فاسو ومالي والنيجر خبراء للشؤون المالية ومراجعة الحسابات والمشترقيات، سيجري نشرهم في الأشهر المقبلة.

٣٠ - وأُحرز تقدم ضئيل في إنشاء فريق لدعم القوة المشتركة، على المستويين التقني والسياسي، ليكون بمثابة منتدى لتبادل الحوار بشأن تفعيل القوة المشتركة والتنسيق مع الشركاء على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، على النحو المتوخى في قرار مجلس الأمن ٢٣٩١ (٢٠٠٧).

٣١ - وبُذلت جهود إضافية لتفعيل الصندوق الاستئماني للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وبدأت الآن آليته الرئيسية للرقابة، وهي لجنة الدعم، في أداء عملها في الموافقة على طلبات التمويل. وتتألف اللجنة من عشرة ممثلين للبلدان الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ويرأسها منسق تعيينه الرئاسة. ويجري حالياً إنشاء لجنة الرقابة، التي ستضم الجهات المانحة وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي شباط/فبراير، تم إيداع ٧,٨٢ بلايين فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية أو ١٣,٤ مليون دولار في الصندوق الاستئماني، من خلال مساهمات مقدمة من رواندا (٥٠٠ ٠٠٠ دولار) والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (٥٠٠ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية أو زهاء ٨٦٧ ٠٠٠ دولار)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (مليون دولار)، والإمارات العربية المتحدة (عشرة ملايين دولار).

رابعاً - الدعم الدولي المقدم إلى القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

ألف - الدعم المتعدد الأطراف

٣٢ - تم التعهد بمبلغ ٤٣٠ مليون يورو حتى الآن لدعم القوة المشتركة، دفع منه الاتحاد الأوروبي ٦١ مليون يورو في شكل دعم مباشر للقوة، بما في ذلك ٥٦ مليون يورو لشريكه المنفذ وهو الوكالة الفرنسية للتعاون الفني الدولي، و ٥ ملايين يورو لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ووردت تبرعات معلنة تبلغ ٨٤ مليون يورو من جهات مانحة منذ مؤتمر المانحين الرفيع المستوى المعقود في بروكسل في شباط/فبراير ٢٠١٨، ومن هذا المبلغ، دُفع مبلغ ١٧,٢ مليون يورو بالكامل لشراء معدات وتحسين البنية التحتية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، أقرت لجنة الدفاع والأمن التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التوصيات الصادرة عن حلقة العمل التي عقدت في نيسان/أبريل ٢٠١٨ بشأن عنصر الشرطة في النيجر، والتي تجعل مركز التنسيق التابع للاتحاد الأوروبي مسؤولاً عن جمع ومواءمة التبرعات المعلنة لدعم تشغيل عنصر الشرطة.

٣٣ - ووضعت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل استراتيجيتها الخاصة لتعبئة الموارد لإدراج أموال للصندوق الاستئماني للمجموعة الخماسية. وسافر ممثلون من موريتانيا وتشاد إلى الشرق الأوسط، وممثلون من النيجر وبوركينا فاسو إلى الهند والصين، وممثلون من مالي مع الأمين الدائم للمجموعة الخماسية إلى أوروبا.

باء - الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

٣٤ - في الفترة من آذار/مارس ٢٠١٨ إلى شباط/فبراير ٢٠١٩، تلقت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ٢٥ طلباً لتقديم دعم من القوة المشتركة، تبلغ قيمتها حوالي ٢,٣ مليون دولار، لأموار منها تقديم الدعم في مجال النقل والخدمات الاستشارية الهندسية ومعدات تكنولوجيا المعلومات وحصص الإعاشة الميدانية والوقود والزيوت ومواد التشحيم. وردت البعثة المتكاملة بالإيجاب على جميع الطلبات. وفي آذار/مارس، تلقت البعثة أربعة طلبات إضافية، ثلاثة منها للمواد

الاستهلاكية للدعم المعيشي وواحد للتدريب على إجلاء المصابين. ونظرا لعدد من القيود الكبيرة، منها نقص قدرات النقل والقدرات اللوجستية، لم يكن من الممكن تسلم معظم المواد الاستهلاكية للدعم المعيشي التي طُلبت منذ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وألغت قيادة القوة المشتركة الطلبات بعد ذلك في ١٠ كانون الثاني/يناير. وفي النهاية، لم يتم استخدام سوى مبلغ ٤٧٢ ٢٢٨ دولارا، أو أقل من ٨ في المائة، من الشريحة الأولى البالغة ٦,٢ مليون دولار من مبلغ ١٢ مليون دولار مقدم من الاتحاد الأوروبي إلى البعثة المتكاملة لتقدم الدعم إلى القوة المشتركة من أجل تنفيذ الاتفاق التقني.

٣٥ - ولا يزال نقل وتخزين المواد الاستهلاكية للدعم المعيشي المقدمة من البعثة المتكاملة يشكل تحديًا كبيرًا للقوة المشتركة ويشكل أكبر عقبة منفردة أمام الاستفادة الكاملة من الدعم الذي تقدمه البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القيود الجغرافية المفروضة من خلال القرار (٢٣٩١) (٢٠١٧)، والاتفاق التقني المترتب عليه، تقصر الدعم المقدم من البعثة المتكاملة على أراضي مالي، وبالتالي على كتيبتين فقط من أصل سبع كتائب منتشرة في القوة المشتركة، أو ما يقل عن نسبة ٢٩ في المائة من قواها.

٣٦ - وتعاقدت البعثة المتكاملة مع مهندس مدني في أيار/مايو ٢٠١٨ لإعداد التصميمات الهندسية والتقنية العامة وتحديد نطاق العمل لبناء وتحصين خمسة معسكرات للكتائب المالية التابعة للقوة المشتركة في تيسيت، وبوليكيسي، ونامبالا، وغوماكورا، وغويري. غير أن القوة المشتركة أبلغت البعثة بعد ذلك بأنها لم تعد بحاجة إلى مساعدة لتحصين معسكر غويري، والتمست بالتالي دعما هندسيا لبناء أفقي لمعسكرين مساحتها أربعة هكتارات ومعسكرين مساحتهما عشرة هكتارات، بتكلفة كلية تقدر بمبلغ ١٢,٨ مليون دولار. وفي أيلول/سبتمبر، بعد إجراء مشاورات مع القوة المشتركة، أنجزت البعثة نطاق العمل في معسكري تيسيت وبوليكيسي، الذي وافقت عليها قيادة القوة المشتركة. ومازال يتعين القيام بزيارات استطلاعية إلى المواقع الأخرى. وفي رسالتين مؤرختين ١ تشرين الثاني/نوفمبر و ٩ كانون الأول/ديسمبر، أبلغت قيادة القوة المشتركة البعثة بأنها تعترم ترتيب أولوية الأموال التي خصصها الاتحاد الأوروبي للدعم المقدم من البعثة المتكاملة واستخدامها في حصص الإعاشة والوقود والإجلاء الطبي فقط، مع السعي إلى الحصول على دعم من شركاء آخرين لاحتياجات الإنشاءات. وتراجعت عن قرارها عندما طلبت دعما من أجل تحصين محمي تيسيت وبوليكيسي (انظر الفقرة ٢٠ أعلاه).

خامسا - التكامل مع المبادرات الأخرى غير الأمنية

٣٧ - تشكل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل جزءًا من استراتيجية أوسع لمعالجة التخلف وانعدام الأمن وعدم الاستقرار في منطقة الساحل. وينص المفهوم العام لعمليات القوة المشتركة على أن عملياتها تهدف أيضًا إلى تيسير عمل الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية. وعلاوة على ذلك، فإن تفعيل القوة المشتركة يندرج تحت الركيزة الأمنية للاستراتيجية الإقليمية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وبرنامج الاستثمارات ذات الأولوية. ويجب اعتباره جزءًا من الجهود المتعددة لتعزيز إصلاح قطاع الأمن، والوصول إلى العدالة، وإصلاح العدالة الجنائية، وتعزيز القدرات على مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية ومنع التطرف، ولتعزيز القدرات على تدعيم التنمية ومكافحة آثار تغير المناخ في المنطقة، على نحو يتماشى مع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وخطة الأمم المتحدة لتقديم الدعم لمنطقة الساحل، من أجل تعزيز التنفيذ.

ألف - الجهود المبذولة في إطار برنامج الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

٣٨ - في ٦ كانون الأول/ديسمبر، شارك الاتحاد الأفريقي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في استضافة مؤتمر للمانحين لدعم خطة الاستثمار ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في نواكشوط. وتعهد المانحون بتقديم تبرعات تفوق ٢,٣ بليون دولار، متجاوزين الاحتياجات المالية المتوقعة في البداية. وحضر المؤتمر رؤساء بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الخمسة جميعهم، وإيمانويل ماكرون رئيس فرنسا، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وفي توصياتهم الختامية، حث الحضور مجلس الأمن على أن يوافق على منح ولاية للقوة المشتركة بموجب الفصل السابع، وأن يعجل بإنشاء الصندوق الاستثماري للقوة المشتركة. ودعوا أيضاً إلى المواءمة بين برنامج الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لتقديم الدعم لمنطقة الساحل، والمواءمة بين استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل واستراتيجية الاتحاد الأفريقي لمنطقة الساحل.

٣٩ - وكجزء من هدفها المعلن باستكمال التدخلات العسكرية بمبادرات إنمائية، عززت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل شراكاتها للتسريع بتنفيذ برنامجها للاستثمارات ذات الأولوية وتركيز التدخلات الإنمائية على المناطق التي تعيش فيها أشد المجتمعات ضعفاً. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وقع المجلس الوزاري للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وتحالف منطقة الساحل رسالة تعاون لتطبيق برنامج للطوارئ لإصلاح الهياكل الأساسية المحلية في المناطق الحدودية. ويتألف البرنامج من مشاريع مياه في المناطق الريفية من أجل المجتمعات المحلية ورعاية الماشية، ومبادرات لتعزيز التماسك الاجتماعي، وسبل اللجوء إلى العدالة، وتحسين سلامة المجتمعات في المواقع الحدودية الضعيفة.

باء - التحالف من أجل منطقة الساحل

٤٠ - بحلول نهاية عام ٢٠١٨، سُدد مبلغ بليون يورو للمشروعات المنفذة تحت مظلة التحالف من أجل منطقة الساحل، من مبلغ مجموعه أربعة بلايين يورو تم تخصيصها لهذه المشروعات. وواصل التحالف تعزيز علاقات العمل مع الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وأنشأ آليات للاستجابة للاحتياجات العاجلة، بما في ذلك برنامج للطوارئ لإصلاح الهياكل المحلية في المناطق الحدودية ذات الفئات السكانية الشديدة الضعف.

جيم - المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى

٤١ - عززت الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تعاونها الإقليمي مع الدول المجاورة. ففي ٢٢ شباط/فبراير، استضاف نانا أدو دانكوا أكوفو - أدو، رئيس غانا، مؤتمر قمة إقليمي في أكرا، حول انعدام الأمن وجهود مكافحة الإرهاب. وحضر مؤتمر القمة الرئيس باتريس أثناسي غولامي تالون رئيس بنين، والرئيس فواري إيسوزيمنا غناسينغي رئيس توغو، والرئيس كابوري رئيس بوركينا فاسو، وكذلك دانييل كابلان دنكان نائب رئيس كوت ديفوار. وركزت المناقشات على الخطوات العملية لزيادة التعاون العسكري وتبادل المعلومات.

٤٢ - وقامت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى جانب الاتحاد الأفريقي وشركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتدعيم لجنة حوض بحيرة تشاد والدول الأعضاء فيها في تصميم استراتيجيات لكشف الأفراد

المرتبطين ببوكو حرام ومقاصاتهم وتأهيلهم وإعادة إدماجهم على النحو المطلوب بموجب قرارات مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٣٤٩ (٢٠١٧) و ٢٣٩٦ (٢٠١٧)، في إطار الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد. وشمل ذلك أيضا زيارة إلى تشاد في آذار/مارس قام بها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والمديرية التنفيذية، والاتحاد الأوروبي وذلك من أجل دعم تشاد ولجنة حوض بحيرة تشاد والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات في جهودهم الرامية إلى معالجة آثار العنف الذي ارتكبه جماعة بوكو حرام و”تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى“ على السلام والاستقرار. وناقش المشاركون إمكانية تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات، بما في ذلك أفضل الممارسات والدروس المستفادة، بين القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

٤٣ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت بلدان من منطقة الساحل والصحراء الاجتماع الوزاري الخامس لعملية نواكشوط في واغادوغو. وسبق هذا الاجتماع، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الاجتماع التاسع لرؤساء دوائر الاستخبارات والأمن المعقود أيضا في واغادوغو.

سادسا - خيارات الدعم في المستقبل

٤٤ - في تقاريري الثلاثة السابقة بشأن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2017/869، و S/2018/432، و S/2018/1006)، قدمت أربعة خيارات لدعم الأمم المتحدة للقوة المشتركة، تتراوح بين إنشاء مكتب مخصص للأمم المتحدة بموّل من اشتراكات مقررة، وبين تقديم قدر أقل من المساعدة من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأثر مجلس الأمن، باتخاذ القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، الخيار الأخير، ألا وهو تقديم الدعم من خلال البعثة المتكاملة، الذي يقتصر على أراضي مالي ويعتمد على الوسائل اللوجستية وسلاسل الإمداد القائمة لدى البعثة.

٤٥ - وفي هذا التقرير، أحث مرة أخرى على إنشاء حزمة دعم أوسع نطاقا وأشمل للقوة المشتركة، من خلال الأمم المتحدة أو آليات أخرى. وتشكل الصعوبات في توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به، وكذلك القيود المفروضة على الدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة، على النحو المبين أعلاه، عقبة رئيسية أمام التفعيل الكامل للقوة المشتركة.

سابعا - ملاحظات

٤٦ - يساورني قلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية في مالي ومنطقة الساحل. وتواجه منطقة الساحل تحديات خطيرة عابرة للحدود الوطنية، منها: تغير المناخ والجفاف؛ والنمو السكاني وتفاقم البطالة بين الشباب؛ وتهريب الأشخاص؛ والهجرة غير النظامية؛ والاتجار بالأسلحة والمخدرات؛ والتطرف العنيف والإرهاب. ويبدو أن العنف في منطقة الساحل أعفى بوركينا فاسو لفترة طويلة، لكن هذا الحال تغير، وتمتد آثاره الجانبية إلى بنن، وتوغو، وغانا، وكوت ديفوار. وتظل القوة المشتركة جزءًا مهمًا من سلسلة من الاستجابات الأمنية الإقليمية والدولية للتصدي للجماعات المسلحة المتطرفة في منطقة الساحل، إلى جانب التحديات الأخرى العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالبشر، والاتجار غير المشروع

بالسلاح والأسلحة والعقاقير؛ والهجرة؛ والتشرد. ولا يمكن للقوة المشتركة وحدها تأمين منطقة الساحل. ويلزم القيام بالمزيد لمنع زيادة تدهور الحالة في منطقة الساحل. وللقيام بذلك، يتعين علينا جميعاً زيادة التعاون الإقليمي وبذل مزيد من الجهود لمكافحة تهديدات الإرهاب والاتجار.

٤٧ - ومن دواعي تفاؤلي استئناف عمليات القوة المشتركة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، واستمرار التزام المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بإنشاء إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وكان استئناف العمليات تطوراً متوقعاً إلى حد كبير وموضع ترحيب. وأشيد بتصميم بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على الوقوف معاً والتزامها بأن تحقق رؤيتها النجاح. وأثني على الجهود التي تبذلها قيادة القوة المشتركة لبناء قوة أكثر تماسكاً والتغلب على العقبات بعد الهجوم الفتاك على مقر القوة في سيفاري في عام ٢٠١٨. وأرحب بالتقدم المحرز صوب إنشاء عنصر الشرطة ووضع إطار للامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وستحتاج القوة المشتركة، لتكون فعالة، إلى ثقة ودعم السكان المحليين، الذين يجب احترام حقوقهم. وتهدد الأخطاء والانتهاكات بدفع الناس في المنطقة نحو منح ولائهم للجماعات المتطرفة، الماهرة في تقديم الحماية والوعود بالانتقام.

٤٨ - ومع نشر غالبية القوات، أصبح من الضروري الآن ضمان أن تزيد القوة المشتركة من مستويات عملياتها الحالية وتحقق نتائج ملموسة لكي تظهر ما تضيفه من قيمة وتبرهن على فعاليتها. وفي الوقت نفسه، فإن هذا لا يفسح سوى حيزاً ضئيلاً للتركيز على الإصلاح الشامل لقطاع الأمن، الذي ينبغي أن يشكل الأساس الذي تقوم عليه كافة الجهود الرامية إلى تفعيل القوة المشتركة. ولم يجر بعد، وخاصة في مالي، معالجة نطاق وحجم وتشكيلة القوات المسلحة المعاد تكوينها، مما يجعل من مكافحة المنظمة والاستراتيجية للإرهاب أمراً صعباً. وأحث الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على تسريع وتكثيف جهودها في هذا الصدد. وسيتطلب ذلك دعماً دولياً مطرداً وفعالاً. وسيتعين مواجهة التحديات المستمرة، بما في ذلك نقص التدريب والقدرات، وعدم وجود قواعد عمليات محصنة وآمنة.

٤٩ - ولن يكون التفعيل الكامل للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ممكناً إلا إذا تلقت دعماً ثابتاً ويمكن التنبؤ به. وفي تقاريري السابقة، قدمت خيارات لدعم الأمم المتحدة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وإنني ما زلت مقتنعاً بأن مكتب دعم تابع للأمم المتحدة، يكون مولواً من الاشتراكات المقررة ومستقلاً عن البعثة المتكاملة، هو الوسيلة الوحيدة التي ستتيح ضمان تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام لدعم القوة المشتركة والتخطيط على المدى الطويل وتوطيد هذه المبادرة الهامة، مثلما ذكرت في تقاريري السابقة. وأدعو أعضاء مجلس الأمن مرة أخرى إلى أن يكونوا أكثر طموحاً في التفويض الذي يمنحه المجلس للقوة المشتركة، وأكرر دعوات زعماء المنطقة بأن تُعهد الولاية إلى القوة المشتركة بموجب الفصل السابع. وبينما أشير إلى أن هذه الولاية لا تضمن التمويل التلقائي من خلال الاشتراكات المقررة، فإنها ستضفي على القوة المشتركة الشرعية السياسية الإضافية التي تستحقها هذه المبادرة الهامة.

٥٠ - وفي القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، أذن مجلس الأمن بتوفير الدعم من خلال البعثة المتكاملة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى قوات الدفاع والأمن التابعة للمجموعة الخماسية لدول منطقة الساحل عند قيامها بعمليات في أراضي مالي في إطار القوة المشتركة، والاعتماد على سلاسل الإمداد والتمويل الحالية للبعثة. ومن شأن تقديم المواد الاستهلاكية للدعم المعيشي التي تشتريها البعثة المتكاملة أن يمكن جميع الكتائب العاملة تحت قيادة القوة المشتركة، ليس فقط تلك التي تعمل في مالي، من تعزيز قدرتها على

الوفاء بولايتها، وذلك في ضوء المستوى الحالي لقدرات القوة المشتركة. ولذلك أوصي المجلس بأن ينظر في أن يأذن لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بتوفير هذا الدعم للكتائب العاملة في إطار القوة المشتركة بشرط أن تتولى القوة المشتركة أو الشركاء الآخرون مسؤولية ضمان تقديم الدعم إلى مناطق عملياتها، في امثال صارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة.

٥١ - وأرحب باستئناف عملية نواكشوط، التي يمكن أن تكون بمثابة منتدى لتحسين دمج المبادرات الأمنية في المنطقة، بما في ذلك تعزيز تبادل المعلومات بين القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويتحمل الاتحاد الأفريقي دورا رياديا مهما في هذا الصدد، وأرحب بمشاركته. وبصفة أعم، وتمشيا مع عملي من أجل مبادرة حفظ السلام، أكرر تشجيعي للدول الأعضاء في مجلس الأمن لأن تنظر في مزيد من الفرص لتعزيز الشراكات وتدعيم دور الاتحاد الأفريقي في المناقشات المتعلقة بعمليات سلام بقيادة أفريقية.

٥٢ - ولن يكون للمبادرات الأمنية في منطقة الساحل تأثير دائم إلا إذا تم التصدي للتخلف، والفقر، ومسائل الحوكمة، ونقص إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية، والإقصاء المنهجي وآثار المناخ في آن واحد. ويجب تخطيط العمليات الأمنية والبرامج الإنمائية وبرمجتها باتباع نهج أكثر تكاملا من أجل تمكين التآزر وتحقيق نتائج سريعة. ويوفر كل من برنامج الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لتقديم الدعم لمنطقة الساحل الإطار المناسب ومجموعة الأدوات المناسبة في هذا الصدد. وأود أن أعرب عن امتناني العميق لمساهمات المانحين السخية في برنامج الاستثمارات ذات الأولوية. ومن المهم أن يتبع هذه التبرعات المعلنة سداد المدفوعات في مواعيدها.

٥٣ - وأخيرا، وأكد مجدداً أننا لا نزال نتحمل مسؤولية مشتركة في دعم الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في جهودها لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وأود أن أعرب عن عميق امتناني للاتحاد الأوروبي لما يقدمه من دعم ثابت وفعال، وللجهات المانحة الأخرى على مساهماتها السخية. وأهيب بالجهات المانحة التي لم تسدد تبرعاتها المعلنة إلى مرفق السلام في أفريقيا إلى القيام بذلك دون مزيد من التأخير. وأعرب أيضا عن امتناني لممثلي الخاص لمالي، ولجميع الزملاء في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الذين لم يدخروا جهدا لضمان أن تكون البعثة على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم إلى القوة المشتركة، متى طُلب منها ذلك، في حدود أحكام القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) والاتفاق التقني.